المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

# خارطة طريق لبناء جيش ليبيا..إستراتيجية برغماتية لبناء جيش وطني

## الجزء الاول" الإطار النظري"

وحدة دراسات الأمن القومي
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

ورقة إستراتيجية
01 اكتوبر 2025

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

**مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.**

**ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة**

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

# خارطة طريق لبناء جيش ليبيا..

# استراتيجية برغماتية لبناء جيش وطني

**الجزء الاول" الإطار النظري"**

**ورقـة استراتيجيـــة**


**وحدة دراسات الامن القومي**

**المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية**



**01 اكتوبر 2025**

# تنـويه افتتاحـي

يؤمن **" المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "**، بدوره كمركز بحثي Think Tank ، والذي لا يقتصر على نشر الوعي والتثقيف السياسي عبر إصداراته البحثية المتنوعة فحسب، بل يمتد أيضًا إلى دعم صناع القرار في الدولة الليبية من خلال تقديم العديد من التوصيات والمقترحات العملية في شتى المجالات، وخصوصًا في المجالين الأمني والعسكري، حيث قدم المركز بالفعل العديد من الأوراق البحثية التي تضمنت مشاريع عملية وحلول للعديد من الإشكاليات التي واجهت الدولة الليبية، وهذا ما جعل المركز أحد أبرز المراكز البحثية الليبية التي تحظى بثقة الباحثين وصناع القرار على حد سواء.

**وفي هذا السياق، يقدم " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "، هذه الورقة إلى كل من:**

في الشرق القائد الأعلى للقوات المسلحة المستشار **"عقيلة صالح"**، رئيس القيادة العامة المشير **"خليفة حفتر"**، قائد الأركان الفريق أول ركن **"خالد حفتر"**. وفي الغرب: القائد الأعلى للقوات المسلحة **"محمد المنفي"** ورئيس الوزراء وزير الدفاع **"عبد الحميد الدبيبة"** وقائد الأركان الفريق أول ركن **"محمد الحداد"**. وهي ورقة، تتضمن **إطارًا نظريًا حول كيفية توحيد المؤسسة العسكرية بين الشرق والغرب، بما يقود لبناء جيش ليبي احترافي**.

تأتي أهمية هذه الورقة استنادا على حقيقة أن بناء أي دولة قوية لا يمكن أن يكون بدون جيش قوي يحمي الدولة ومواطنيها، ويخلصها من أي تبعية خارجية، لتتمكن ليبيا من القيام بدورها الفاعل على المستوى الإقليمي. **وفي هذا الإطار، يقدم المركز هذه الورقة لسيادتكم، لعلها تساهم في تحقيق هذا الهدف.**

## فهرس المحتويات


ملخص تنفيذي ..... 6

مقدمة: إعادة تأطير الإشكالية الليبية ..... 7

الجزء الأول: مسارات الإمكانية النظرية لتأسيس جيش وطني ..... 9

الجزء الثاني: تحليل واقعي للعقبات البنيوية ..... 14

الجزء الثالث: رؤية استراتيجية للخروج من المأزق – نموذج " الجيش متعدد النوى " ..... 19

خاتمة وتوصيات استراتيجية ..... 24

قائمة المصادر والمراجع ..... 27

## ملخص تنفيذي

يطرح هذا البحث تحليلاً استراتيجياً مقدراً لإشكالية بناء جيش وطني موحد في ليبيا، متجاوزاً السرديات التقليدية التي تختزل الصراع في **" حرب أهلية "**. وبالاستناد إلى إطار نظري نشأ من رحم تحليل صراعات المنطقة، والذي يعرّف الصراع الليبي بأنه **" حرب دولية جديدة "**، تجادل هذه الورقة بأن مشروع بناء الجيش يواجه عقبات بنيوية هائلة.

هذا الإطار التحليلي يفسر الصراع كـ حرب دولية مُدارة بالوكالة على الأراضي الليبية، حيث تم تفكيك سيادة الدولة واستبدالها باقتصادات حرب عابرة للحدود، وتحويل الفاعلين المحليين إلى أدوات وظيفية ضمن أجندات القوى الخارجية المتنافسة.

وتستعرض الورقة في **الجزء الأول** الشروط النظرية الصارمة التي قد تجعل بناء الجيش " ممكناً ". وهذه الشروط تتطلب تحولاً جذرياً في الواقع الحالي، وتشمل: تشكيل " كتلة وطنية " عابرة للانقسامات، وتحييد اقتصادات الحرب عبر " عقد نفطي جديد " يضمن التوزيع العادل للثروة، واستغلال تناقضات القوى الدولية بذكاء، وإعطاء الأولوية لبناء عقيدة عسكرية وطنية قبل الهياكل التنظيمية.

في **الجزء الثاني**، يقدم البحث تحليلاً واقعياً ومضاداً يوضح لماذا تبقى هذه الشروط، في ظل البنية القائمة، بعيدة المنال، ويوضح هذا الجزء كيف أن علاقات التبعية العضوية بين الفاعلين المحليين ورعاتهم الدوليين، وتحول مؤسسات الدولة إلى " غنيمة " ضمن اقتصاد الحرب، وعولمة الصراع الذي ربط مصير ليبيا بتوازنات القوى الإقليمية والدولية، وتآكل الهوية الوطنية، كلها عوامل تجعل من مشروع التوحيد الكلاسيكي أمراً شبه مستحيل.

وأخيراً، وفي **الجزء الثالث**، تقدم الدراسة رؤية استراتيجية تركيبية تتجاوز المثالية والتشاؤم، وتطرح نموذج " الجيش متعدد النوى " كـ حلٍ واقعي ومرحلي، هذا النموذج لا يسعى إلى التوحيد الفوقي الفوري، بل يقترح مساراً براغماتياً يبدأ من الاعتراف باللامركزية العسكرية كأمر واقع، ويبني آليات

تنسيق تدريجية حول مصالح وتهديدات مشتركة (مثل الإرهاب وأمن الحدود)، والهدف هو تحويل الوكلاء المتنافسين تدريجياً إلى شركاء، ومن ثم، على المدى الطويل، بناء نواة صلبة لجيش وطني حقيقي. وتخلص الورقة إلى أن الطريق إلى السيادة العسكرية في ليبيا لا يمر عبر محاكاة نماذج بناء الجيوش التقليدية، بل عبر ابتكار استراتيجية ليبية خالصة، تتصارع بصلابة وواقعية مع بنية " الحرب الدولية الجديدة " وتعمل على تفكيكها من الداخل، خطوة بخطوة.

## مقدمة: إعادة تأطير الإشكالية الليبية

منذ عام 2011، أصبحت ليبيا مرادفاً للفوضى والصراع المستعصي، وكان الخطاب الدولي السائد، الذي غالباً ما تصوغه مراكز الأبحاث ووزارات الخارجية الغربية، يميل إلى تشخيص الحالة الليبية كـ " حرب أهلية " معقدة بسبب " التدخلات الخارجية " ([1])، وبناءً على هذا التشخيص، يُطرح الحل بشكل شبه إجماعي: بضرورة " توحيد المؤسسة العسكرية " المنقسمة بين شرق وغرب كمدخل لإعادة بناء الدولة.

لكن هذا التشخيص، على بساطته المضللة، لا يخطئ في فهم الحل فحسب، بل يخطئ في تعريف المشكلة من الأساس، إن اختزال الصراع الليبي في " حرب أهلية " هو قصر نظر يتجاهل الطبيعة البنيوية لما يحدث على الأرض، ولفهم أعمق، لا بد من تبني إطار نظري أكثر قوة، وهو إطار نشأ من رحم تحليل صراعات المنطقة نفسها (مثل السودان وليبيا وسوريا واليمن)، ويعرف هذه الظاهرة بأنها " حرب دولية جديدة ".

هذا النوع من الحروب ليس حرباً بين الدول بالمعنى التقليدي (جيش يغزو جيشاً)، وليس حرباً أهلية بالمعنى الكلاسيكي (طرفان داخليان يتصارعان على السلطة)، بل هو نمط هجين ومدمر، تكون فيه الدولة الفاشلة أو المنهارة هي نفسها ساحة المعركة والغنيمة في آن واحد ([2])، وتتميز " الحرب الدولية الجديدة " بخصائص مترابطة تشكل نظاماً مغلقاً يعيد إنتاج نفسه وتكون معالمه:

1. **تفكك السيادة:** لا تعود للدولة سيطرة حقيقية على أراضيها أو احتكارها للتشريع واستخدام القوة، وهو ما يصفه الواقع الليبي بدقة ([3]).

2. **عولمة الفاعلين:** لا يقتصر اللاعبون على الجيوش الوطنية، بل يشملون شبكة معقدة من المرتزقة (مثل مجموعة فاغنر الروسية والمقاتلين السوريين الذين جلبتهم تركيا)، والشركات العسكرية الخاصة، والميليشيات المحلية ذات الولاءات المتغيرة ([4]).

3. **هيمنة الحرب بالوكالة:** تدير القوى الدولية والإقليمية (روسيا، تركيا، مصر، الإمارات، فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة) الصراع عبر هؤلاء الفاعلين المحليين لتحقيق أهدافها الجيوسياسية والاقتصادية بتكلفة منخفضة وبدون مساءلة مباشرة ([5]).

4. **اقتصادات الحرب العابرة للحدود:** ينشأ اقتصاد مواز قائم على تهريب النفط والوقود، والاتجار بالبشر، وتجارة السلاح والمخدرات. هذا الاقتصاد يصبح المحرك الحقيقي للصراع، حيث تستفيد منه النخب العسكرية والسياسية المحلية والدولية على حد سواء ([6]).

وعندما نضع ليبيا داخل هذا الإطار التحليلي، يتغير السؤال الجوهري بشكل جذري. فبدلاً من أن نسأل: **" كيف يمكن توحيد الجيش الليبي؟ "**، يصبح السؤال الأكثر دقة وإلحاحاً هو: **" هل يمكن أصلاً بناء جيش وطني سيادي في ظل بنية حرب دولية جديدة صُممت هيكلياً لتفكيك ومنع قيام مثل هذه المؤسسة؟".**

هذه الورقة البحثية تتبنى هذا السؤال كـ منطلق لها، وتقدم تحليلاً استراتيجياً من ثلاثة أجزاء متكاملة: الجزء الأول يستكشف بصيص الأمل، ويحدد الشروط النظرية الصارمة التي قد تجعل بناء الجيش " ممكناً" رغم كل شيء. والجزء الثاني يقدم جرعة قاسية من الواقعية، ويفصل كيف أن البنية القائمة للصراع تجعل هذه الشروط بعيدة المنال في الوقت الراهن. وأخيراً، يقدم الجزء الثالث رؤية استراتيجية تركيبية، تقترح مساراً بديلاً وواقعياً يمكن من خلاله تشكيل بداية الطريق الطويل نحو استعادة السيادة.

ولنتفق بأن الهدف ليس تقديم إجابات سهلة، بل تقديم تحليل معمق وقوي، يليق بتعقيد المأساة الليبية، ويفتح أفقاً جديداً للتفكير الاستراتيجي لدي صناع القرار والغيورين على ليبيا.

## الجزء الأول: مسارات الإمكانية النظرية لتأسيس جيش وطني

إن إعلان الاستحالة المطلقة هو شكل من أشكال الاستسلام الفكري. على الرغم من أن بنية " الحرب الدولية الجديدة " تبدو كحصن منيع، إلا أنها ليست قدراً أبدياً. إنها بنية من صنع البشر، ويمكن للبشر تفكيكها. تظل " إمكانية " بناء جيش وطني قائمة، لكنها ليست إمكانية بسيطة أو قريبة، بل هي مشروع تاريخي معقد ومشروط بتحقق بمجموعة من التحولات الجذرية التي يجب أن تنبع من الداخل الليبي، وتستهدف بشكل مباشر أسس النظام الذي يغذي الصراع.

### 1- الشرط التأسيسي: ولادة " كتلة وطنية " فاعلة

لا يمكن بناء جيش بقرار من الأمم المتحدة أو بصفقة بين سياسيين فقدوا مصداقيتهم. الشرط الأول والأساسي هو تشكّل نواة صلبة من الفاعلين الليبيين، " كتلة وطنية " تتجاوز الانقسامات التقليدية، وتدرك أن مصالحها الحقيقية طويلة الأمد لم تعد تكمن في استدامة اقتصاد الحرب، بل في استعادة الدولة، هذه الكتلة ليست حزباً سياسياً، بل هي تحالف تاريخي غير معلن بين قوى مختلفة يجمعها هدف واحد.

- **مكونات الكتلة الوطنية**

✓ **تكنوقراط المؤسسة العسكرية:** ضباط محترفون من مختلف مناطق ليبيا، بما في ذلك من هم داخل هياكل " الجيش الوطني " في الشرق والقوات التابعة لحكومة الوحدة في الغرب. هؤلاء هم من يديرون العمليات اليومية، ويدركون أكثر من غيرهم حدود القوة التي تمنحها التبعية للخارج، والتكلفة البشرية والمادية للصراع، " **لقاءات لجنة (5+5) العسكرية، رغم كل محاولات تسيسها، أظهرت إمكانية خلق لغة فنية مشتركة ومصالح مهنية بين هؤلاء**

**الضباط، بعيداً عن الأيديولوجيا ([7])، يمكن أن يشكل هؤلاء العمود الفقري الفني للجيش المستقبلي ".**

- ✓ **النخب الاقتصادية المتضررة:** قطاع واسع من رجال الأعمال والتجار والمستثمرين الذين دمرت الفوضى أعمالهم، هؤلاء الذين يعانون من ابتزاز الميليشيات، وإغلاق الطرق والموانئ، وتقلبات سعر الصرف في السوق السوداء، يملكون مصلحة مادية مباشرة في قيام دولة قوية تفرض سيادة القانون، وتضمن حرية الحركة، وتحمي الملكية الخاصة.
- ✓ **قادة المجتمعات المحلية والقبائل:** خاصة في الجنوب والمناطق المهمشة، حيث أدى فراغ الدولة إلى انتشار الجريمة والفقر وتآكل النسيج الاجتماعي، هؤلاء القادة، الذين يملكون شرعية اجتماعية حقيقية، يمكن أن يوفروا الحاضنة الشعبية للمشروع، ويضمنوا امتداده خارج المدن الكبرى ([8]).
- ✓ **الجيل الجديد من الإداريين والمثقفين:** شباب تكنوقراط يعملون في مؤسسات الدولة الموازية، ومثقفون وأكاديميون يمكنهم صياغة الخطاب الوطني الجديد، وتقديم الحلول العملية لمشاكل مثل إدارة الموارد، والعدالة الانتقالية، وصياغة الدستور.

- **مهمة الكتلة الوطنية:** مهمتها ليست الانقلاب على السلطة، بل تغيير " قواعد اللعبة "، وذلك عبر فضح الارتباط العضوي بين النخب السياسية الحالية واستمرار الحرب، وتقديم نفسها كبديل وطني موثوق. يجب أن تعمل على خلق " هيمنة " فكرية جديدة، بحيث تصبح فكرة " الدولة الموحدة " و" الجيش الوطني " هي البديهية التي يلتف حولها الجميع، مقابل منطق " الغنيمة " و" الوكالة " الذي يهيمن حالياً.

## 2- الشرط الاقتصادي: تحييد محرك الحرب عبر " عقد نفطي جديد "

تتغذى " الحرب الدولية الجديدة " على المال، وفي ليبيا، هذا المال هو النفط، طالما أن السيطرة على المنشآت النفطية أو ابتزاز البنك المركزي هما الطريق إلى الثروة والسلطة، فلن يتوقف الصراع، لذلك، لا يمكن بناء جيش وطني دون نزع الفتيل الاقتصادي للحرب.

- **آلية مالية مركزية ومستقلة:** الشرط الحاسم هو التوصل إلى " عقد نفطي جديد "، وهو اتفاق وطني شامل لإنشاء آلية مالية مركزية ومستقلة لإدارة جميع عائدات النفط والغاز، هذه الآلية، التي يمكن أن تسمى **" الهيئة العليا لإدارة الموارد السيادية "**، يجب أن تكون مستقلة تماماً عن الحكومة التنفيذية اليومية ([9]).

- **التوزيع العادل والشفاف:** يتم إيداع كل دولار من عائدات النفط في حسابات هذه الهيئة، ويتم توزيع الإيرادات وفق معادلة واضحة ومتفق عليها مسبقاً، تضمن حقوق جميع الليبيين:

  - ✓ **حصة لميزانية الدولة الموحدة:** لتمويل الخدمات الأساسية ورواتب موظفي الدولة، بما في ذلك الجيش والشرطة الموحدين، مما يجعل الدولة هي الموظِّف الشرعي الوحيد.

  - ✓ **حصة للتنمية الإقليمية:** تخصيص نسبة من العائدات مباشرة للأقاليم الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان) لمعالجة المظالم التاريخية والشعور بالتهميش، خاصة في الجنوب والشرق.

  - ✓ **حصة لصندوق الأجيال القادمة:** استثمار جزء من الثروة لضمان مستقبل مستدام بعد نضوب النفط.

- **رقابة ثلاثية الأبعاد:** لضمان الثقة ومنع الفساد، يجب أن تخضع هذه الهيئة لرقابة صارمة من ثلاث جهات: هيئة محاسبة دولية مرموقة، وديوان المحاسبة الليبي بعد إعادة توحيده، ومجلس رقابة شعبي يضم ممثلين عن المجتمع المدني والأقاليم.

- **الأثر الاستراتيجي:** هذا الإجراء يضرب عصفورين بحجر واحد. **أولاً**، يجفف المصدر الرئيسي لتمويل الميليشيات وأمراء الحرب، ويجعل سيطرتهم على الموانئ والحقول بلا قيمة مالية مباشرة.

**ثانياً**، يخلق حافزاً اقتصادياً جباراً للأفراد المسلحين للانضمام إلى الجيش أو الشرطة الرسمية، لأنها ستكون المصدر الوحيد لراتب مستقر ومضمون.

## 3- الشرط الدبلوماسي: استغلال تناقضات القوى الدولية

القول بأن القوى الخارجية تتحكم بالكامل في المشهد هو نصف الحقيقة، النصف الآخر هو أن هذه القوى (روسيا، تركيا، مصر، الإمارات، فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة) ليست فريقاً منسجماً، بل هي مجموعة من المنافسين بمصالح متضاربة ([10])، هذه التناقضات تخلق شقوقاً يمكن لمشروع وطني ليبي ذكي أن يناور من خلالها.

- **استراتيجية " الرافعة المالية ":** يمكن للكتلة الوطنية الليبية استخدام ورقة أو مصلحة تهم طرفاً دولياً للحصول على تنازل من طرف آخر.
- **مثال (الرافعة الروسية-الأمريكية):** يمكن استخدام القلق الأمريكي والأوروبي العميق من تحويل روسيا لقاعدتي سرت والجفرة إلى وجود عسكري دائم يهدد الجناح الجنوبي للناتو، للحصول على دعم دولي قوي وموحد لمطلب خروج جميع المرتزقة الأجانب، بما فيهم "فاغنر" .
- **مثال (الرافعة التركية-المصرية):** يمكن استغلال التقارب الأخير بين القاهرة وأنقرة للضغط عليهما معاً للتوصل إلى تفاهم حول " مستقبل ليبيا " بدلاً من " تقاسم ليبيا "، مقابل وعود ليبية موحدة بضمان مصالحهما الاقتصادية المشروعة (إعادة الإعمار، الطاقة) في ليبيا مستقرة.

- **منطق " ليبيا أولاً " في عقود الطاقة:** بدلاً من السماح لفرنسا وإيطاليا بالتنافس عبر دعم أطراف ليبية مختلفة، يمكن لهيئة نفط ليبية موحدة أن تطرح جميع مشاريع تطوير الغاز والطاقة في مناقصات دولية شفافة، تذهب لمن يقدم أفضل عرض لـ ليبيا، وليس لمن يقدم أفضل دعم سياسي لفصيل معين، هذا يحول ليبيا من " جائزة " إلى " لاعب " في سوق الطاقة.

## 4- الشرط التأسيسي للعقيدة: بناء الروح قبل الجسد

إن أكبر خطأ يمكن ارتكابه هو البدء بدمج الهياكل والأفراد قبل الإجابة على السؤال الوجودي: " لماذا يوجد هذا الجيش وما هي مهمته؟ "، بناء العقيدة العسكرية الوطنية يجب أن يسبق كل شيء آخر.

- **صياغة " الكتاب الأبيض للدفاع الوطني ":** يجب أن تكون الخطوة الأولى هي عقد مؤتمر وطني يضم ضباطاً وخبراء استراتيجيين ومراكز بحثية من جميع أنحاء ليبيا، بهدف صياغة وثيقة تأسيسية تحدد مبادئ العقيدة العسكرية الجديدة:

✓ **تعريف التهديدات:** يجب أن تحدد الوثيقة بوضوح أن التهديدات للأمن القومي الليبي هي: الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي، وأي محاولة داخلية أو خارجية لتقسيم البلاد أو السيطرة على مواردها بالقوة.

✓ **مبدأ الولاء للدستور:** يجب أن تنص العقيدة بشكل قاطع على أن ولاء الجيش هو للدستور الدائم للدولة الليبية وللشعب الليبي، وليس للحكومة التنفيذية أو لأي قائد سياسي، هذا المبدأ **" المعروف بالتحكم المدني الديمقراطي "** هو الضمانة الوحيدة لمنع استخدام الجيش في الانقلابات أو الصراعات السياسية الداخلية ([12]).

✓ **التأسيس في الكليات العسكرية:** يجب أن تصبح هذه العقيدة هي المادة الأساسية التي تُدرّس في كلية عسكرية وطنية موحدة يتم إنشاؤها، أو في جميع الكليات القائمة

بعد توحيد مناهجها، إن بناء جيل جديد من الضباط الذين يتشربون هذه الروح الوطنية منذ البداية هو الاستثمار الأهم في مستقبل المؤسسة العسكرية.

## الجزء الثاني: تحليل واقعي للعقبات البنيوية

إن تحديد شروط الإمكانية النظرية هو تمرين فكري ضروري، لكنه يبقى ناقصاً دون مواجهة صادقة وصارمة مع الواقع على الأرض، التحليل الواقعي، المستند إلى بنية " الحرب الدولية الجديدة "، يوضح لماذا تبقى هذه الشروط، في ظل الظروف الراهنة، أهدافاً بعيدة المنال، فـ العقبات هنا ليست مجرد " صعوبات " يمكن التغلب عليها ببعض الجهد، بل هي " عوائق بنيوية " مترسخة في صميم النظام الذي يحكم ليبيا اليوم.

### 1- التبعية العضوية: عندما لا يعود الوكيل حُراً

إن فكرة أن القادة المحليين يمكنهم ببساطة " اتخاذ قرار وطني " هي فكرة رومانسية تتجاهل طبيعة علاقات الوكالة في القرن الحادي والعشرين، هذه العلاقة ليست مجرد دعم مالي أو عسكري، بل هي تبعية عضوية وهيكلية يصعب، بل يستحيل، فصمها من جانب واحد.

- **الاندماج العملياتي والاستخباراتي:** الفصائل العسكرية الليبية الكبرى لم تعد تعمل باستقلالية. "الجيش الوطني الليبي " في الشرق، على سبيل المثال، يعتمد بشكل كامل على الدعم الجوي والاستخباراتي واللوجستي الذي تقدمه غرف العمليات الروسية والمصرية، إن منظومات الدفاع الجوي الروسية (مثل بانتسير) والمرتزقة المدربون هم من يؤمنون الخطوط الخلفية ويوازنون القوة الجوية التركية ([13])،

في الغرب، القوات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية مدينة ببقائها للغطاء الجوي الذي توفره الطائرات المسيرة التركية "بيرقدار 2TB" وللخبرات العسكرية التركية التي تدير أنظمة الحرب

الإلكترونية والدفاع الجوي، هذا يعني أن أي قرار عملياتي كبير (هجوم أو دفاع) مرهون بالضوء الأخضر من الراعي الدولي.

- **التبعية الاقتصادية الشاملة:** تتجاوز التبعية مجرد السلاح، رواتب آلاف المقاتلين، وتكاليف الوقود والصيانة، وحتى الدعم الإعلامي والسياسي، كلها مرتبطة بالخارج، القائد المحلي الذي يعتمد على هذا الشريان الحيوي للحفاظ على ولاء قواته ونفوذه، لا يملك ترف تحدي مصالح راعيه، إن محاولة الخروج عن هذا الخط لا تعني فقط خسارة الدعم، بل تعني خطر التصفية أو الاستبدال بقائد آخر أكثر طاعة.

- **فخ الشرعية الدولية:** كل طرف يرهن قراره السيادي مقابل الحصول على غطاء من الشرعية الدولية، حكومة طرابلس تستمد شرعيتها من اعتراف الأمم المتحدة، لكنها دفعت ثمن هذا الاعتراف توقيع اتفاقيات أمنية وبحرية قيدت قرارها السيادي في السياسة الخارجية والدفاع، وفي المقابل، يسعى المشير حفتر لشرعية " مكافحة الإرهاب "، لكنه يدفع ثمن ذلك بالسماح بوجود عسكري روسي شبه دائم على الأراضي الليبية، مما يرهن مستقبل البلاد لتوازنات القوى العالمية ([14]).

## 2- الدولة كغنيمة: منطق اقتصاد الحرب المهيمن

في الدولة الطبيعية، الجيش يحمي الاقتصاد. في ليبيا، " الاقتصاد " هو السيطرة على أجزاء الدولة المنهارة نفسها، لقد تحولت مؤسسات الدولة من أدوات لخدمة المواطن إلى " أصول " يتم التنافس عليها كغنائم حرب بين أطراف النزاع.

- **السيطرة على العقد الاقتصادية الحيوية:** الهدف الاستراتيجي الحقيقي للجماعات المسلحة ليس بناء دولة، بل السيطرة على مصادر الدخل:

- ✓ **الهلال النفطي:** السيطرة على موانئ السدرة وراس لانوف والبريقة لا تهدف فقط إلى تصدير النفط، بل إلى استخدامها كـ ورقة ابتزاز سياسي لإجبار البنك المركزي في طرابلس على تحويل المليارات لتمويل القوات في الشرق ([15]).

- ✓ **البنك المركزي ومصرف ليبيا الخارجي:** السيطرة على هذين الصرحين في طرابلس تمنح الميليشيات القدرة على التحكم في الاعتمادات المستندية المخصصة للاستيراد، والحصول على العملة الصعبة بسعر الصرف الرسمي، ثم بيعها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة، مما يخلق ثروات فاحشة ([16]).

- ✓ **المنافذ والمعابر:** السيطرة على معبر راس جدير مع تونس، أو المعابر الجنوبية مع النيجر وتشاد، تفتح الباب أمام اقتصادات التهريب الضخمة: تهريب الوقود الليبي المدعوم (الذي يكلف الدولة مليارات الدولارات سنوياً)، وتهريب السلع، وشبكات الاتجار بالبشر التي تدر أرباحاً طائلة.

- **الميليشيات كشركات اقتصادية مسلحة:** لقد تطورت الميليشيات الكبرى من مجرد جماعات قتالية إلى ما يشبه " الشركات القابضة " التي تدير إمبراطوريات اقتصادية، لديها أنشطة " شبه قانونية " (مثل فرض رسوم " حماية " على الشركات والمصارف) وأنشطة إجرامية صريحة.

إن بناء جيش وطني موحد يعني تفكيك هذه الإمبراطوريات، ومحاسبة قادتها على جرائم اقتصادية وجنائية، لذلك، فإن أي خطوة جادة نحو التوحيد ستواجه بمقاومة شرسة ليس فقط من قادة الميليشيات، بل من شبكة واسعة من رجال الأعمال والسياسيين والمهربين المستفيدين من هذا النظام.

## 3- عولمة الصراع: عندما يصبح الحل الوطني مستحيلاً

إن الصراع في ليبيا لم يعد شأناً ليبياً منذ فترة طويلة، لقد تم تدويله وربطه عضوياً بصراعات جيوسياسية إقليمية وعالمية أكبر بكثير، مما يجعل أي حل وطني خالص شبه مستحيل.

- **ليبيا كقطعة شطرنج في المتوسط:** طموح روسيا لترسيخ وجودها العسكري في سرت والجفرة ليس متعلقاً بـ ليبيا بقدر ما هو متعلق بتغيير ميزان القوى الاستراتيجي في البحر المتوسط ضد حلف الناتو. هذا الوجود يمثل تهديداً مباشراً للقواعد الأمريكية والأوروبية في إيطاليا واليونان. لذلك، لن تسمح روسيا بظهور جيش ليبي موحد قد يطالبها بالرحيل، وفي المقابل، لن يسمح الناتو بظهور جيش ليبي موحد قد يقع تحت النفوذ الروسي ([17]).

- **ساحة تصفية الحسابات الإقليمية:** ليبيا هي المكان الذي تصطدم فيه أجندات القوى الإقليمية:

✓ **مصر:** تعتبر وجود نفوذ تركي قوي، على حدودها الغربية الممتدة لأكثر من 1000 كم، خطاً أحمر لأمنها القومي.

✓ **تركيا:** تعتبر الاتفاقية البحرية مع حكومة طرابلس ورقة لا يمكن التنازل عنها في صراعها الجيوسياسي على موارد الطاقة في شرق المتوسط ضد تحالف اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل.

✓ **الإمارات:** ترى في ليبيا ساحة حيوية لمنع خصومها (تركيا وقطر) من التمدد في شمال أفريقيا، ولتأمين طرق التجارة البحرية.

- **المبادرات الدولية كأداة لإدارة الصراع:** في هذا السياق، يجب إعادة قراءة المبادرات الدولية (مثل مسار برلين ولجنة 5+5)، فـ بدلاً من كونها أدوات لحل الصراع، أصبحت في كثير من

الأحيان أدوات لـ " إدارة الصراع ". لقد نجحت في تثبيت وقف إطلاق النار منذ أكتوبر 2020 ليس بالضرورة لأن الليبيين أرادوا السلام، بل لأن القوى الدولية أدركت أن الحرب المفتوحة أصبحت مكلفة جداً وتهدد بتدمير البنية التحتية للنفط التي يرغب الجميع في الاستفادة منها.

لقد كان الانتقال من " الصراع الساخن " إلى " تقاسم النفوذ المجمد "، وهو وضع يخدم مصالح القوى الخارجية بشكل أفضل من الفوضى الكاملة أو الوحدة الحقيقية.

## 4- تآكل الهوية الوطنية: " جيش من؟ ولأجل أي ليبيا؟ "

إن الأثر الأكثر تدميراً لسنوات الحرب الطويلة ليس تدمير البنية التحتية، بل تدمير " فكرة ليبيا " في عقول وقلوب مواطنيها.

- **ترسيخ الهويات الفرعية:** لقد عززت آلات الدعاية المتصارعة على مدى عقد من الزمان الانقسامات والهويات الفرعية، أصبح الانتماء للمدينة (مصراتة، الزنتان، بنغازي) أو للقبيلة أو للجهة (الشرق مقابل الغرب) أقوى بكثير من الانتماء للدولة الوطنية، " وبالتالي تم بناء سرديات متكاملة حول " الظلم " و" الخيانة " و" التهميش "، مما خلق جبالاً من انعدام الثقة والكراهية ([18]).
- **غياب العقد الاجتماعي:** لا يوجد اليوم أي اتفاق بين الليبيين على الأسئلة الأساسية: ما هو شكل الدولة (مركزية، فيدرالية، كونفدرالية)؟ ما هو دور الدين في التشريع؟ كيف يتم توزيع السلطة والثروة؟، وفي غياب إجابة موحدة على هذه الأسئلة، فـ على أي أساس ستُبنى العقيدة العسكرية للجيش الموحد؟، وأي محاولة لفرض عقيدة واحدة ستُعتبر حتماً محاولة من طرف لفرض هيمنته الأيديولوجية على الآخرين.

- **الجيش كقشرة هشة:** حتى لو تم، بضغط دولي هائل، دمج بعض الوحدات شكلياً تحت قيادة واحدة، فإن هذا الجيش سيكون مجرد هيكل أجوف، الولاء الحقيقي للجنود والضباط سيبقى لقائدهم المحلي، أو لمدينتهم، أو لقبيلتهم، وعند أول أزمة سياسية حقيقية، أو عند صدور أمر بالتحرك ضد " أبناء جلدتهم "، سينفرط عقد هذا الجيش الهجين ويعود كل فرد إلى ولائه الأصلي، مكرراً سيناريو الانهيار الذي شهدته البلاد مراراً.

## الجزء الثالث: رؤية استراتيجية للخروج من المأزق - نموذج " الجيش متعدد النوى "

إن الصدام بين " شروط الإمكانية " النظرية و" عوائق الواقع " البنيوية يقود حتماً إلى طريق مسدود إذا ما تم التفكير بمنطق " إما/أو ". فـ الاكتفاء بالأمل هو طوباوية، والاستسلام للواقع هو انهزامية.

**الرؤية الاستراتيجية الحقيقية** تكمن في تجاوز هذا التناقض، عبر تقديم مسار ثالث، مسار لا يقفز إلى الحل النهائي، بل يبدأ من قلب الواقع المعقد نفسه ويعمل على تغييره تدريجياً من الداخل، هذا المسار هو نموذج " الجيش متعدد النوى " **Multi-Core Army**. هذا النموذج ليس حلاً سحرياً، بل هو استراتيجية مرحلية، براغماتية، وطويلة الأمد، تهدف إلى تحويل الديناميكيات السلبية للحرب الدولية الجديدة إلى نقطة انطلاق لبناء شيء جديد، إنه يقوم على مبدأ " الاعتراف من أجل التغيير "، أي الاعتراف بالواقع المجزأ ليس لإقراره، بل لاستخدامه كنقطة بداية.

### المرحلة الأولى: الاعتراف باللامركزية وتأسيس آليات التنسيق (المدى القصير: 1-3 سنوات)

الخطوة الأولى والأكثر أهمية هي التخلي عن وهم " القيادة المركزية الموحدة " كهدف فوري، هذا الوهم هو الذي أفشل كل المحاولات السابقة لأنه يصطدم مباشرة بمصالح ونفوذ القادة الفعليين على الأرض.

- **الاعتراف بالواقع:** يعترف هذا النموذج بوجود " نوى " عسكرية جهوية كأمر واقع لا يمكن تجاهلها: نواة قوية في الغرب (تتمركز حول القوى العسكرية في طرابلس ومصراتة والزاوية)، ونواة قوية في الشرق (تتمركز حول الهيكل الرئيسي لـ " الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر ")، ونواة ناشئة في الجنوب (تتكون من تحالفات القوى المحلية والقبلية شرقا وغربا).

- **التنسيق الوظيفي بدلاً من الدمج الهيكلي:** بما أن الدمج مستحيل حالياً، يتم التركيز على خلق آليات تنسيق وظيفي بين هذه النوى المستقلة، الأداة الرئيسية لذلك هي تطوير لجنة (5+5) العسكرية وتحويلها من مجرد آلية لوقف إطلاق النار إلى " مجلس تنسيق الدفاع المشترك ".

- **تحديد مصفوفة التهديدات والمصالح المشتركة:** مهمة المجلس الأولى هي تحديد قائمة قصيرة من التهديدات والمصالح التي تؤثر على الجميع دون استثناء، والتي لا يوجد خلاف سياسي حولها:

| | التهديدات المشتركة | المصالح المشتركة |
|---|---|---|
| الاول | (الإرهاب): مكافحة خلايا تنظيم " داعش " والقاعدة النائمة في الصحراء الشاسعة، والتي تهدد الجميع. | (أمن النفط): تأمين حقول ومنشآت وخطوط أنابيب النفط والغاز، التي تمثل شريان الحياة الاقتصادي لليبيا بأكملها. |
| الثاني | (الجريمة المنظمة): مواجهة شبكات تهريب البشر والمخدرات والوقود التي تستنزف اقتصاد البلاد وتهدد أمنها الاجتماعي. | (أمن الحدود): ضبط الحدود الجنوبية الشاسعة لمنع تسلل الجماعات المسلحة الأجنبية والمهاجرين غير الشرعيين. |

- **غرف العمليات المشتركة:** لكل تهديد من هذه التهديدات، يتم إنشاء غرفة عمليات مشتركة تضم ضباط اتصال من كل النوى، هذه الغرف لا تقود القوات، بل تتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسق التحركات على الأرض لمنع الاشتباك العرضي وتحديد مناطق المسؤولية.

على سبيل المثال، غرفة عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب في الجنوب يمكن أن تنسق بين دوريات من الشرق والغرب والجنوب دون أن تندمج هذه القوات.

## المرحلة الثانية: بناء الثقة وتوحيد الوظائف الداعمة (المدى المتوسط: 3-7 سنوات)

بعد أن تكون آليات التنسيق قد عملت لفترة وأثبتت جدواها عبر نجاحات عملياتية ملموسة، يمكن الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً تهدف إلى تعميق التعاون وتحويله من تنسيق مؤقت إلى شراكة مؤسسية.

- **بناء الثقة عبر المصالح المتبادلة:** كل عملية ناجحة ضد خلية إرهابية، أو كل شحنة مخدرات يتم ضبطها بجهد مشترك، تثبت لجميع الأطراف أن التعاون ليس مجرد شعار سياسي، بل هو ضرورة عملية تخدم مصالحهم الأمنية، هذا يبني رصيداً ثميناً من الثقة بين الضباط والجنود على المستوى الميداني، بعيداً عن الخطاب السياسي المتشنج في طرابلس وبنغازي.
- **التوحيد الوظيفي للوحدات غير القتالية:** في هذه المرحلة، يمكن البدء في عملية توحيد تدريجي وحذر، ليس للوحدات القتالية، بل للوحدات الفنية والداعمة التي لا تثير حساسيات سياسية، هذا التوحيد الوظيفي يخدم كـ " مشاريع بناء ثقة " على المستوى المؤسسي:
  - ✓ **فيلق الهندسة العسكرية الموحد:** يمكن إنشاء فيلق وطني للهندسة العسكرية، يضم خبراء من جميع المناطق، وتكون مهمته الرئيسية إزالة ملايين الألغام ومخلفات الحرب

التي تلوث الأراضي الليبية، بالإضافة إلى المساعدة في إصلاح البنية التحتية المدمرة (الجسور، الطرق، محطات الكهرباء).

- ✓ **إدارة الطب العسكري الموحدة:** إنشاء إدارة وطنية للخدمات الطبية العسكرية، تتولى مسؤولية المستشفيات الميدانية والعسكرية في جميع أنحاء البلاد، وتضمن علاج جميع الجرحى الليبيين بغض النظر عن انتماءاتهم.
- ✓ **هيئة الاتصالات العسكرية الموحدة:** العمل على توحيد شبكات الاتصال العسكرية ومعاييرها وبروتوكولاتها، لضمان قدرة جميع الوحدات على التواصل بفعالية وأمان أثناء العمليات المشتركة.

- **توحيد التدريب والعقيدة بشكل عملي:** بدلاً من فرض عقيدة واحدة من الأعلى، يتم البدء بتوحيد التدريب في مجالات فنية محددة، يمكن إنشاء " مراكز تميز " وطنية، يستضيف الشرق مركزاً لتدريب المدرعات مثلاً، بينما يستضيف الغرب مركزاً لتدريب المدفعية، ويستضيف الجنوب مركزاً لتدريب حرب الصحراء، يتم إرسال ضباط وجنود من جميع النوى للتدرب معاً في هذه المراكز، مما يخلق لغة مشتركة وصداقات شخصية تتجاوز الانقسامات، خلال هذه الدورات المشتركة، يتم تدريجياً إدخال مفاهيم " الكتاب الأبيض للدفاع الوطني " الذي تمت صياغته في المرحلة النظرية.

## المرحلة الثالثة: الاندماج الهيكلي التدريجي نحو جيش وطني (المدى الطويل: 7+ سنوات)

فقط بعد أن تكون الثقة قد ترسخت، والمصالح المشتركة قد تعمقت، والوظائف الداعمة قد توحدت، يمكن التفكير في المرحلة الأخيرة والأكثر حساسية: الاندماج الهيكلي التدريجي. هذا الاندماج لن يكون قسرياً، بل سيكون نتيجة طبيعية للمراحل السابقة.

- **إنشاء قيادة أركان مشتركة حقيقية:** يتحول " مجلس تنسيق الدفاع المشترك " إلى " رئاسة أركان مشتركة " بصلاحيات قيادة وسيطرة حقيقية، ولكن بشكل تدريجي، تبدأ صلاحياتها بالسيطرة الكاملة على الوحدات الموحدة (الهندسة، الطب)، ثم تتوسع لتشمل القوات الخاصة المشتركة التي تم تشكيلها لمكافحة الإرهاب.

- **تشكيل ألوية مختلطة:** كخطوة متقدمة، يتم تشكيل أول لواء قتالي مختلط، يضم كتائب من الشرق والغرب والجنوب تحت قيادة واحدة متفق عليها، ويتم تكليف هذا اللواء بمهام وطنية رمزية، مثل حراسة المنشآت النفطية أو تأمين العاصمة، ليكون رمزاً مرئياً للوحدة. نجاح هذا اللواء سيشجع على تشكيل ألوية أخرى.

- **إخضاع الجيش للسلطة المدنية المنتخبة:** يجب أن تتزامن هذه المرحلة مع إحراز تقدم حاسم في المسار السياسي، أي وجود حكومة منتخبة واحدة ودستور دائم للبلاد، في هذه المرحلة، يتم نقل السلطة النهائية على الجيش من رئاسة الأركان إلى السلطة المدنية المنتخبة (رئيس الدولة ووزير الدفاع)، وفقاً لمبادئ الدستور. وهذا يضمن خضوع المؤسسة العسكرية للقرار الديمقراطي ويمنع هيمنتها على الحياة السياسية.

- **التعامل مع القوى الخارجية من موقع قوة:** جيش ليبي يمر بهذه المراحل من التنسيق والتوحيد التدريجي سيصبح فاعلاً وأكثر قوة واستقلالية في مواجهة القوى الخارجية، بدلاً من أن تتفاوض قوي اقليمية مع طرف إقليمي اخر في شأن داخلي للبلاد، سيجدون أنفسهم مضطرين للتفاوض مع " مجلس دفاع مشترك " يتحدث بصوت ليبي واحد، حتى لو كان هذا الصوت لا يزال يعكس توازنات داخلية، هذا المجلس يمكنه أن يضع جدولاً زمنياً موحداً لخروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة، ويكون لديه القدرة العسكرية على فرض هذا الجدول.

**خلاصة الجزء الثالث:** إن نموذج **" الجيش متعدد النوى "** ليس حلاً سريعاً أو مثالياً، إنه مسار طويل وشاق، ولكنه واقعي. إنه لا يتجاهل واقع الانقسام والتبعية، بل يبدأ منه، وإنه لا يفرض الوحدة من الأعلى، بل يبنيها بصبر من الأسفل.

إنه يحول الديناميكيات المدمرة لـ " الحرب الدولية الجديدة " – عبر التركيز على التهديدات المشتركة – إلى محفز للتعاون، هذا النموذج قد يكون هو الفرصة الوحيدة المتاحة لـ ليبيا لتفكيك بنية الصراع من الداخل، واستعادة قرارها الأمني والعسكري، والبدء في الرحلة الطويلة نحو بناء دولة ذات سيادة حقيقية.

## خاتمة وتوصيات استراتيجية

لقد جادلت هذه الورقة بأن إشكالية بناء جيش وطني موحد في ليبيا هي أكثر تعقيداً بكثير من مجرد دمج فصيلين مسلحين. عند تحليلها من خلال الإطار الواقعي لـ " الحروب الدولية الجديدة "، يتضح أن الصراع الليبي هو نظام معقد من التبعية للخارج، واقتصادات الحرب، وتآكل السيادة، مما يجعل نماذج بناء الجيوش الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق.

إن الدعوة الساذجة لـ " التوحيد الفوري " تتجاهل أن الكيانات المسلحة القائمة ليست جزءاً من الحل، بل هي تجسيد للمشكلة نفسها، ولقد استعرض البحث جدلية الموقف: من ناحية، أن هناك شروط نظرية يمكن أن تجعل بناء الجيش ممكناً، ولكنها تتطلب تحولات جذرية في الواقع، ومن ناحية أخرى، هناك عقبات بنيوية هائلة تجعل هذه التحولات شبه مستحيلة في ظل الظروف الراهنة.

وللخروج من هذا التناقض، قدم " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "، في هذه الورقة رؤية استراتيجية بديلة وبراغماتية: نموذج " الجيش متعدد النوى "، هذا النموذج لا يعد بالجنة، ولكنه يقدم خريطة طريق للخروج من الجحيم، والتشتت والانقسام الذي تمر به البلاد. نعم إنه مسار طويل الأمد، يعترف بالواقع ليبدأ بتغييره، ويركز على بناء الثقة والمصالح المشتركة كقاعدة صلبة يمكن أن يقوم عليها صرح الجيش الوطني في المستقبل.

وبناءً على هذا التحليل الشامل، يقدم " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية"، التوصيات الاستراتيجية التالية لصناع القرار الليبيين والفاعلين الدوليين المهتمين بصدق باستقرار ليبيا:

## 1- توصيات على المستوى الوطني الليبي

- **تبني نموذج " الجيش متعدد النوى ":** يجب على القادة العسكريين والسياسيين الواقعيين التخلي عن خطاب " التوحيد الفوري " غير العملي، وتبني استراتيجية التنسيق التدريجي كخيار استراتيجي ربما يكون وحيدا قابل للحياة، ويجب تحويل لجنة (5+5) إلى " مجلس تنسيق دفاع مشترك " بصلاحيات واضحة ومحددة.
- **البدء بالتهديدات الجامعة:** يجب أن تكون الأولوية المطلقة للمجلس المشترك هي البدء فوراً في التنسيق العملياتي والاستخباراتي لمواجهة التهديدات التي لا يختلف عليها أحد: الإرهاب، والجريمة المنظمة، وأمن الحدود.
- **إطلاق مسار " العقد النفطي الجديد ":** بالتوازي مع المسار العسكري، يجب إطلاق حوار وطني شامل، تقوده شخصيات اقتصادية وتكنوقراطية مستقلة، لوضع آلية شفافة وعادلة لإدارة عائدات النفط، هذا الإجراء هو الضربة القاضية لاقتصاد الحرب.
- **الاستثمار في الجيل الجديد:** يجب توحيد مناهج الكليات العسكرية فوراً، والبدء في صياغة عقيدة دفاع وطني مشتركة، لضمان أن الجيل القادم من الضباط سينشأ على مبادئ الولاء للوطن، لا للجهة أو القبيلة أو القائد.

## 2- توصيات للمجتمع الدولي

- **الانتقال من " إدارة الصراع " إلى " دعم الحل ":** يجب على القوى الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، أن تغير استراتيجيتها. بدلاً من الضغط من أجل حلول سياسية صورية (مثل إجراء

انتخابات مستحيلة في ظل وجود الميليشيات)، يجب أن تركز كل جهودها على دعم المسار الأمني البراغماتي: دعم عمل " مجلس تنسيق الدفاع المشترك " تقنياً ولوجستياً.

- **دعم تجفيف منابع اقتصاد الحرب:** يجب على مجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض عقوبات صارمة وفعالة ليس فقط على منتهكي حظر السلاح، بل أيضاً على جميع الأفراد والكيانات (المحلية والدولية) المتورطين في تهريب النفط والوقود الليبي، والمتلاعبين بالاعتمادات المستندية في البنك المركزي.
- **وضع جدول زمني ملزم لخروج المرتزقة:** يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي الواضح للمجتمع الدولي هو خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، ويمكن البدء بالضغط المنسق على روسيا وتركيا لسحب قواتهما ووكلائهما بشكل متزامن وتدريجي، كجزء من صفقة دولية أوسع تضمن مصالح الجميع في ليبيا مستقرة.

**وأخيرا.. إن الطريق لاستعادة ليبيا لسيادتها وبناء جيشها الوطني لن يكون قصيراً أو سهلاً، إنه يتطلب شجاعة من الليبيين للاعتراف بواقعهم المعقد، وحكمة من المجتمع الدولي لدعم الحلول الواقعية بدلاً من الأوهام، إن نموذج " الجيش متعدد النوى " ليس نهاية الطريق، ولكنه قد يكون، ولأول مرة منذ عقد من الزمان، بداية حقيقية له.**

## قائمة المصادر والمراجع


1. مجموعة الأزمات الدولية. "إدارة الانقسام في ليبيا." تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 227، 24 سبتمبر 2021.

2. الطاهر، م. م. الحروب المعاصرة: إطار تحليلي جديد من السودان لفهم الصراعات في عالم متغير. المركز الافريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025.

3. لأخر، ولفرام. أمراء الحرب في ليبيا: أمراء الحرب، والاقتصاد، وتشكيل الدولة. ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022.

4. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 (2011)." وثيقة رقم S/372/2023، 1 يونيو 2023.

5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "ليبيا: حرب بالوكالة وتدخلات خارجية." تقييم حالة، 25 يونيو 2020.

6. المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. "اقتصادات الحرب في ليبيا: كيف يغذي تهريب الوقود الصراع." جنيف: المبادرة العالمية، 2019.

7. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). "بيان صحفي حول اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في سرت." 15 مارس 2023.

8. العريبي، جلال حرشاوي وريكاردو فأبياني. "ليبيا: القبائل والسياسة في زمن الحرب." ورقة سياسات، المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية، 2018.

9. البنك الدولي. "المرصد الاقتصادي لليبيا: آفاق اقتصادية في ظل حالة من عدم اليقين." واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، خريف 2022.

10. مركز بروكنجز الدوحة. "التنافس الإقليمي في ليبيا: المصالح والاستراتيجيات." تحليل سياسات، 12 مايو 2021.

11. القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (AFRICOM). "بيان حول الوجود العسكري الروسي في ليبيا." شتوتغارت، ألمانيا، 26 مايو 2022.

12. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF). "إصلاح قطاع الأمن في السياقات العربية: دليل عملي." جنيف: DCAF، 2018.

13. فيتزجيرالد، ماري، وماتيا توالدو. "ليبيا: حرب الجميع ضد الجميع." المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 2019.

14. لأخر، ولفرام. "روسيا وتركيا في ليبيا: تقاسم الغنائم." تعليق، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP)، 18 يناير 2021.

15. باك، جيسون. "مملكة الميليشيات: كيف يعيق اقتصاد الحرب السلام في ليبيا." ورقة بحثية، تشاتام هاوس، مايو 2019.

16. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. "تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا." وثيقة رقم S/2022/404، 18 مايو 2022.

17. فابياني، ريكاردو. "لعبة روسيا الكبرى في ليبيا." مجموعة الأزمات الدولية، 14 أبريل 2020.

18. بوراك، عمر. "الهويات المتصدعة: كيف أعادت الحرب تشكيل الانتماء في ليبيا." ورقة عمل، معهد الشرق الأوسط، 2020.

# المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info
/lcsms_info
/lcsms.info
/lcsms.info
/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info